برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، 6- 2005/6/10

مسائل أخرى

البند 14 من جدول الأعمال

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي

نيويورك، 20-24 يناير/ كانون الثاني 2005

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2005/14-A
12 April 2005
ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلاّ إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم والإحاطة

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

أمين المجلس التنفيذي: Ms C. von Roehl رقم الهاتف: 066513-2603

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي

نيويورك، 20-24 يناير/ كانون الثاني 2005

أولا - الأطفال والنساء المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

1- في أعقاب الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمدير التنفيذي لهذه المنظمة، عالجت المداخلات المسائل ذات الأولوية المتعلقة بالأطفال والنساء المعرضين بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقدمت أمثلة على التحرك المشترك في إطار منظومة الأمم المتحدة، وسلطت الأضواء على التحديات التي تشكل أولوية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز استجابات مختلف الوكالات والاستجابات المشتركة للأزمات.

2- ولاحظ المتكلمون التقدم الذي أُحرز لمصلحة الأطفال والنساء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك تزايد الأطر الدولية للتحرك العالمي والأممي، والأهداف والمعايير والقواعد التي تحظى بتأييد دولي، فضلا عن تزايد الأدلة على التحرك المشترك عبر منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وتشمل الأمثلة على ذلك برامج الغذاء والتغذية في المدارس، وبرامج التقييم والتحليل والتخطيط السريع في 17 بلدا أفريقيا جنوب الصحراء، وتزايد إدراج دور الأطفال والشبان المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوراق الاستراتيجية المتعلقة بالحد من الفقر.

3- ولكن كما اتضح من خلال العروض والمداخلات التي تلتها، لم يأت التحرك كافيا لمعالجة حقوق الأطفال والنساء المعرضين بسبب هذا الوباء. ويتعين على الوكالات أن تبذل المزيد على المستوى الفردي والجماعي من خلال توفير فرص ملموسة من قبيل مبادرات عالمية مثل الائتلاف العالمي للمرأة والإيدز ومحفل الشراكة العالمي المعني بالأيتام والأطفال المعرضين، وجهود تهدف إلى تعزيز استجابة الأمم المتحدة لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وعملية إصلاح الأمم المتحدة واستعراض السياسات الشامل الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات للأنشطة التشغيلية للتنمية.

4- وقد تم تسليط الأضواء على الحلقات الهامة التي تربط المسائل المتعلقة بالأطفال والنساء المعرضين، مع التشديد بوجه خاص على حاجة الأطفال المعرضين إلى الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وإعمال الحقوق في هذا المجال بغية كسر طوق انتقال فيروس نقص المناعة البشرية. وتعد الوقاية الأولية وصون حياة الوالدين اثنتين من أهم الاستراتيجيات الرامية إلى تقليل هشاشة الأطفال المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ويجب أن يكون التصدي للعنف الجنساني عنصرا أساسيا في استراتيجيات الوقاية.

5- وقال المتكلمون إنه يتعين، على سبيل الأولوية، إدماج شواغل النساء والأطفال المعرضين بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الصكوك الإنمائية الوطنية من قبيل أوراق الاستراتيجية المتعلقة بالحد من الفقر والخطط الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ولكن، في الوقت نفسه، يتعين زيادة الاهتمام والدعم على مستوى المجتمعات المحلية، مع التركيز على تعزيز قدرات هذه المجتمعات على التصدي لآثار الوباء. ويشمل ذلك نقل الموارد إلى المجتمعات المحلية وتتبع الموارد لكفالة المساءلة.

6- وقد تم أيضا التشديد على ضرورة تنسيق الاستجابة العالمية والإقليمية والوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفه تحديا هائلا مستمرا. ويشكل مبدأ "الثلاثة" إطارا للتصدي لهذه المسألة، مع التركيز بشكل هام على شعور البلدان بالسيطرة على إدارة هذه المسألة. وينبغي الآن أن تتجاوز الأمور مجرد الشعارات إلى اتخاذ إجراءات ذات مغزى على الأرض. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تروج وتدعم العمل الذي يستند إلى الحقوق ويراعي الجانب الجنساني ويُشعر البلدان كافة بسيطرتها المباشرة على مختلف جوانبه.

ثانيا - البُعد الجنساني

7- عقب الملاحظات التمهيدية التي أدلى بها رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، قدمت المديرة التنفيذية للصندوق عرضا يتناول الخبرات والمسائل المتعلقة بإدماج البُعد الجنساني في السياسات

العامة. وشددت المديرة على عدة أمثلة للتعاون الجيد بين الوكالات, وأشارت أيضا إلى التحديات الرئيسية المتمثلة في عدم كفاية الموارد لسياسات إدماج البُعد الجنساني، وتفاوت الخبرات المتاحة لدى موظفي المسائل الجنسانية، والقيود التي يعاني منها معظم البيانات الموزعة حسب الجنس، وعدم كفاية نظم التتبع والرصد والمساءلة على مستويات هامة.

8- وأعطت مديرة إدارة المرأة والجنس والتنمية في الاتحاد الأفريقي أمثلة على الالتزام المؤسسي إزاء إدماج البُعد الجنساني في سياسات الاتحاد الأفريقي، لكنها أشارت أيضا إلى ضعف إحساس صناع القرارات بالسيطرة على جدول أعمال المساواة بين الجنسين، في ظل عدم إدراكهم لكون التصدي للمسائل الجنسانية وإدماج البُعد الجنساني في السياسات العامة يشكل استراتيجية حاسمة للتنمية المستدامة.

9- وفي المناقشة التي تلت ذلك، قدم أعضاء المجالس التنفيذية عددا من التوصيات. وبالنسبة للاجتماعات المشتركة المستقبلية، اقترح وضع وثيقة مشتركة واحدة بين الوكالات بشأن البُعد الجنساني تبين الاستراتيجيات والمسؤوليات المشتركة والأهداف والمسؤوليات المحددة لأغراض إدماج البُعد الجنساني في عمليات أوراق استراتيجية الحد من الفقر والتقييمات القطرية المشتركة وأطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة والسياسات الحكومية، والدعوة إلى الربط بين الأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبرنامج العمل المنبثق عن المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وينبغي أن تشمل الوثيقة معلومات عن موارد الوكالة، والمساءلة والخبرة الجنسانية. وينبغي الإعراب عن الأهداف والنتائج كميا ونوعيا.

10- قال المتحدثون إن الوكالة يتعين عليها العمل سوية بشأن كيفية قياس النجاح في إدماج البُعد الجنساني في السياسات العامة، وتقليل أوجه عدم المساواة بين المرأة والرجل، وكيفية مساعدة البلدان على وضع نظم للمساءلة وإدماج المسائل الجنسانية في التيار العام. وينبغي إشراك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بقدر أكبر في استراتيجيات إدماج البُعد الجنساني في السياسات العامة، حيث أن أوراق استراتيجية الحد من الفقر تشكل أطرا إنمائية أساسية. كذلك، ينبغي للجهات المانحة أن تزيد من دعمها المالي لجهود إدماج البُعد الجنساني في السياسات العامة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للوكالات أن تكرس الموارد الأساسية المؤسسية لإدماج البُعد الجنساني في السياسات العامة وتمكين المرأة، وعدم الاعتماد على تمويل من خارج الميزانية لهذا الغرض.

11- وأشير إلى أنه يتعين على تدخل المجتمع المحلي أن يشكل جزءا من استراتيجيات البُعد الجنساني في السياسات العامة، بغية بناء إحساس بسيطرة هذا المجتمع على تلك الاستراتيجيات وتسريع التغيير على مستوى السلوكيات والسياسات بشأن المسائل الجنسانية. ويتعين أن يترافق إدماج البُعد الجنساني في السياسات العامة بتركيز محدد على تمكين المرأة. ومن جهتها، تحتاج الوكالات إلى بناء المساءلة المؤسسية، واستحداث القدرات على جميع مستويات الموظفين، وأداء عمليات مراجعة الحسابات الجنسانية والميزنة التي تراعي البعد الجنساني، ووضع قاعدة بيانات مرجعية وسبل لتتبع التغيير. ويجب توضيح مفهوم إدماج البُعد الجنساني في السياسات العامة والتكتيك اللازم لتحقيقه.

ثالثا ـ الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

12- عرض رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي البند، مشددا على أن بوسع الأمم المتحدة أن تؤدي دورا مهما محتملا في المرحلة الانتقالية. وتكلم ممثل برنامج الأغذية العالمي عن التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المشترك حتى الآن، مشيرا إلى أن وكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعمل سويا في المراحل الانتقالية اللاحقة للكوارث الطبيعية (كما في حالة كارثة تسونامي بالمحيط الهندي)، وكذلك في المراحل الانتقالية لفترات ما بعد الصراع.

13- وقال المدير التنفيذي لليونيسيف إن عمل اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعنية بالشؤون الإنسانية بشأن المراحل الانتقالية كان له أثر إيجابي على قدرة الأمم المتحدة على أن تجد لها موقعا في عمليات الانتقال. وكانت استجابة نظام متين للمنسقين المقيمين، مشفوع بدعم مبكر من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في البلدان المنكوبة بالتسونامي مثالا إيجابيا على التقدم. وقدم المنسق الإنساني لهايتي مثالا ملموسا على كيفية التعامل مع البرمجة في الميدان عقب وقوع كارثة طبيعية. واستعرض الأدوار التي أداها مختلف هياكل الأمم المتحدة في الاستجابة للفيضانات المدمرة التي وقعت في عام 2004، ولا سيما خبرة التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

14- وأثارت عدة وفود أهمية مواصلة التقدم بشأن وضع خيارات خلاقة لتمويل عمليات الانتقال من جانب الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وقد تم تشجيع مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على عرض شراكات ملموسة على مصارف التنمية الإقليمية فضلا عن تعاونه الجاري مع البنك الدولي. وشدد عدد من الوفود على ضرورة إيجاد مكان صلب لبرمجة عمليات الانتقال ضمن العمليات والخطط الحكومية. كما تم التركيز على أهمية بناء القدرات في هذا الصدد، مع الإقرار بصعوبة ذلك في العديد من حالة ما بعد الصراع. وذكرت عدة وفود أن الأمم المتحدة لن يمكنها المساعدة على معالجة الأسباب الهيكلية التي أدت إلى الصراع إلا بوضع منظور طويل الأجل وتقديم مساعدة على المدى الأطول.

15- وساد اتفاق عام على أن يقوم الفريق العامل المعني بمسائل الانتقال والتابع للجنة التنفيذية للمساعدة الإنسانية بتوسيع عمله لكي يسهل عملية الانتقال في فترة ما بعد الكوارث الطبيعية. وأعربت الوفود عن تأييدها لخطط مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الهادفة إلى تعزيز دعمها للأفرقة القطرية في هذا المجال. وأوحت عدة وفود أن الدروس المكتسبة من

برمجة استراتيجيات الإغاثة من كارثة تسونامي سوف تشكل نقطة انطلاق مفيدة وإمكانية جيدة لمناقشة هذه المسألة في اجتماع مشترك لاحق في المستقبل للمجالس التنفيذية. وأقرت الوفود نية الفريق العامل مواصلة المناقشات الجارية بشأن إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الأمين العام العامل المعني بالأخطار والتحديات والتغييرات. وقال عدة متكلمين إن المناقشات غير الحكومية وغير الرسمية ينبغي التعامل معها بحذر، وأن الوكالات تسترشد في المراحل الانتقالية بصورة أساسية بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

16- وازداد الدور المحوري للمرأة في عمليتي بناء السلام وإعادة التأهيل، وتم في هذا الصدد بشكل خاص ذكر مثال السلفادور. وإذ لاحظ مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن الفريق العامل حدد البعد الجنساني بوصفه ميدانا يتطلب مزيدا من العمل، شجع المتكلمون المكتب على متابعة هذه المسألة.

17- واختتاما للمناقشة، شدد رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي على ضرورة إيضاح فهم مشترك لتعبير "المرحلة الانتقالية" والاتفاق عليه؛ والدور الهام لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تخطيط وتنفيذ الأنشطة للمرحلة الانتقالية (في مرحلتي ما بعد الصراع وما بعد الكوارث الطبيعية) وحاجة المؤسسات المالية الدولية إلى الانخراط بشكل كامل مع وكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وأهمية الاحتياجات المباشرة المستمرة للمجموعات السكانية الهشة في المرحلة الانتقالية والحاجة إلى تقييمات الاحتياجات في مرحلة ما بعد الصراع لتبيانها؛ والحاجة إلى كفالة "حيز" إنساني في جميع بعثات الأمم المتحدة؛ والحاجة إلى النظر في تكاليف التنسيق في المراحل الانتقالية؛ وحاجة الفريق العامل إلى مواصلة العمل بشأن الدعم العملي القائم في الميدان بدلا من انتظار استنتاجات عملية إصلاح الأمم المتحدة.

رابعا - التبسيط والمواءمة

18- وصف المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالة التبسيط والمواءمة في ضوء قرار الجمعية العامة 250/59 بشأن استعراض السياسات الشاملة الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات. وقد جاءت مداخلته قبل ملاحظات أدلى بها رؤساء مجموعات البرامج والإدارة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن التقدم المحرز منذ آخر اجتماع مشترك للمجالس التنفيذية لعام 2004. وركزت المنظورات الإقليمية والقطرية التي شدد عليها مدير شعبة أفريقيا في صندوق الأمم المتحدة للسكان وسكرتير شعبة الشؤون الاقتصادية في حكومة باكستان والمنسق المقيم في باكستان على أفضل الممارسات الإقليمية ومبادرات التنفيذ القطرية القائمة على إحساس البلدان بالسيطرة على هذه المشاريع.

19- وإذ أعربت الوفود عن التزامها بإصلاح الأمم المتحدة وتأكيدها على أهمية قرار الجمعية العامة، شددت على أن منظومة الأمم المتحدة تخضع للتمحيص على المستوى القطري، واعتبرت استعراض السياسات الشامل الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات بمثابة نداء للتحرك من أجل العمل بصورة أكثر فعالة وكفاءة. وأشارت إلى ضرورة النظر أبعد من الإجراءات التنفيذية بغية التماشي مع سائر الوكالات وأصحاب المصالح على المستوى القطري. وحثت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على التماس مزيد من مشاركة مؤسسات الأمم المتحدة وتوسيع التعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

20- وأثارت غياب غايات جداول زمنية واضحة لتنفيذ التوصيات خلال الفترة 2005-2007 بعض الشواغل. وتطلعت الوفود إلى رؤية جدول زمني وخطة مواءمة في الدورة التنظيمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2005 وشددت على أهمية اجتماع آذار/ مارس 2005 للجنة المساعدة الإنمائية لمنظمات التعاون الاقتصادي والتنمية. ولاحظت التكاليف المحتملة للبرمجة المشتركة والأدوار المتداخلة للوكالات، والتي من شأنها أن تلقي ضبابية على عمليتي المساءلة والشفافية. وشككت عدة وفود في استصواب تجميع آليات التمويل لأغراض البرمجة المشتركة.

21- وبوجه عام، شجعت الوفود مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على متابعة تقييمات أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ووضع مبادئ توجيهية مشتركة بشأن استرداد التكاليف، وتوضيح المساءلة بشأن ترتيبات التجميع، وإصدار مبادئ توجيهية عملية للأفرقة القطرية بشأن بناء القدرات والتعاون التقني، وتعزيز التركيز بين الوكالات على المسائل الجنسانية، وتكثيف الجهود من أجل مواءمة عمليات التقييمات القطرية المشتركة/أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع الأولويات الوطنية وتوسيع المبادرات الرائدة للمكاتب المشتركة باتجاه بلدان أخرى. وأكدت قيمة تقييمات الاحتياجات المشتركة والأدوات المشتركة وحالات الأزمات/ما بعد الأزمات، وقواعد البيانات المتكاملة وتوسيع التنسيق الإقليمي لتجنب الازدواجية وهدر الموارد.

22- وردا على ذلك، أوضح ممثلو مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن خطة التنفيذ للفترة 2005-2007 يجري الآن وضعها بأهداف واضحة وملموسة فضلا عن جدول زمني لتنفيذ توصيات استعراض السياسات الشاملة الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات، وفقا للاحتياجات من الموارد البشرية والمالية. ولاحظوا أن الدروس المكتسبة من البرمجة المشتركة والممارسات السابقة لأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية سوف تجمع من أجل تحسين المبادئ التوجيهية للبرمجة المشتركة التي وضعت أساسا وفقا لتوصيات استعراض السياسات الشامل الأول الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات.

23- وإذ أكدت الأمانات على أهمية إحساس البلدان بالسيطرة على المشاريع ومواءمة أوراق استراتيجية الحد من الفقر مع الأهداف الإنمائية للألفية، شددت الأمانات على أن عمليات التقييمات القطرية المشتركة/أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تجري بانتظام استنادا إلى الأولويات القطرية المبينة في أوراق الاستراتيجيات المذكورة أو في استراتيجيات

مماثلة تمشيا مع التزامات إعلان الألفية. وتم وضع دليل DovInfo لمساعدة البلدان المسؤولة عن البرنامج في رصد التقدم المحرز على المستوى القطري.

24- وفي ما يتعلق بفوائد الكلفة، أثبتت التجربة أن الأماكن المشتركة والخدمات المشتركة والمكاتب المشتركة تسفر عن تكاليف معاملات أدنى وتتيح أثرا إنمائيا أعظم.